

اجراءات وقرارات بطلية
بقلم / عاصم أحمد حسين

أولا - اجراءات ادارية

أمام ما وصلت اليه حالة البلاد من تدهور اكيد فى جميع فروع الحياة الاقتصادية (زراعية - صناعية - تجارية) لجأ البطالة الاواخر الى محاولة انقاذ ذلك التدهور عن طريق الاوامر التى كانت تصدر للموظفين . وبالتالي كانوا يصرون اوامرهم أو اجراءاتهم الادارية لتنفيذ تعليمات الملك الى مرءوسيههم .

أ - أوامر وزراء المالية :

ولقد كانت من مظاهر الادارة المصرية فى ايام العصر البطلمى اصـ
 تعليمات الى المرؤسين كما كان الحال متبعاً منذ عهد الفراعنة (١) وكان ذلك فيما
 يبدو بناءً على أمر من الملك للحد من ظاهرة معينة . ولا يسعنا هنا الا أن نعرض أوامر
 وزراء المالية فى العصر البطلمى الى مرؤوسيهـم وبرغم أن هذه الاوامر قليلة العدد
 فانها تعكس صورة واضحة لمدى الضغط الشديد الذى عانتـه الادارة المالية فى سبيل
 تحقيق مصالح التاج حتى ولو كانت على حساب الاهالى التاعسين . ولا شك
 أن أوامر وزراء المالية الى مرؤوسيهـم كانت تتسم بسمة الظروف القاهرة التى استدعت
 الحاجة الى اصدارها الا وهى محاولة انقاذ احد مواقف التدهور العديدة الناجمة
 عن ثورات او حروب تؤدى الى هجر الارض وتخريبها ونقص عدد سكان القرى .

ومن ذلك مثلاً أنه في عام ١٦٤ ق.م اقبل ذلك بقليل في فترة من أسوأ الفترات التي شهدتها مصر ، وكان ذلك عقب غزوة انطيوخوس الرابع عندما سادت البلاد فاقة شديدة ، صدر أول قرار وصل اليها خبره عن اجبار الاهالي على تأجير أراضي الملك ولعله لم يكن أول قرار من نوعه ، لكنه يرينا فكرة جديدة باعتبار

(١) راجع التعليمات التي نقشت على جدران مقبرة رخمير (Rekmire) وزير الجنوب في عهد تحتمس الثالث والتي يتحدد فيها واجبات الوزير المتعددة . انظر (جاردنر - مصر الفرعنة - ص ٢١٩ - ٢٢٠) .

(١) قرارا استثنائيا . وفي حقيقة الأمر أن القرار نفسه لم يصل إلينا الا أننا استطعنا أن نعرف فحواه من المنشور (Entolé) المتضمن للتعليمات المفصلة التي يبين فيها هيروديس وزير مالية فلوميتور هذا الاتجاه لمرءٍ^(٢) وسيه من عمال الماليسة hypodioketia, Epimeletia . حيث يذكر هيروديس في منشوره أن هيبالوس (الحاكم العام - Epistrategos) قد واجه الصعاب نفسها في ظروف مماثلة . وتشير القرائن إلى أن هيبالوس كان حاكما على البلاد وأن بطليموس ابيفانييس قد أنشأ هذا المنصب لمواجهة الاضطرابات والثورات القومية وما تمخض عنها من نتائج . وقد ذكر هيروديس في منشوره أحد أعمال هيبالوس في هذه الناحية ، إذ أنه خلال الثورات القومية وما اجتاحت البلاد من اضطرابات هجر المزارعون مساحات كبيرة من الاراضي فأصبحت قاحلة مجدية . مما حدا بهيبالوس إلى أن يناشد مساعدة الاثرياء من مزارعي الملك وأصحاب الاراضي والموظفين . وقد أفلح في حملهم برفق على تحمل مسؤولية دفع الاموال المستحقة على هذه الاراضي ، أو بعبارة أخرى على زراعتها تحت مسئوليتهم . ويبدو أن هذا الاجراء كان من أقدم الخطوات في الاتجاه نحو ارغام الاشخاص القادرين على زراعة الاراضي المهجورة ، وهو الأمر الذي أصبح العامل الاساسي في نظام زراعة البلاد فيما بعد .

ولاشك أن الحاجة الملحة كما ذكرنا هي التي أملت على هيبالوس هذا الاجراء وكانت تدفعه إليه ظاهرتان اصبحتا مستديمتين : وهما قلة الايدي العاملة ونقص مساحة الارض المنزرعة ، مما كان له أسوأ الاثر في الحياة الاقتصادية . ولم يفلح قرار العفو الذي أصدره ابيفانييس في التغلب على هذه الصعاب ، وقد زاد الحالة سوءا غزونا انطيوخوس الرابع والثورة القومية التي قام بها بتوسرابيس وقتل فيها كثيرون وأفضت أيضا إلى اختفاء آخرين في المستنقعات فتركزت اراض كثيرة دون زرع

(١) د . نصحي (المرجع السابق) ح ٠٣ ص ١٧٥ .

(٢) U.P.Z., 110.

(٣) د . نصحي (المرجع السابق) ح ٠٣ ص ١٧٦ .

وفى العام التالى لانتهاى الثورة حدث نقص شديد فى الحبوب الغذائية ، فكان من العيب انقاذ الموقف بمناشدة وطنية الاثرياء وروح التضحية فيهم مما حـدا بالحكومة للالتجاء الى الضغط . فأصدر الملك قرارا يبدو من منشور هيروديس أن فحواه كان : تقسيم الاراضى المهجورة بين كل الاهالى ، وتخفيفا للعب تقرر خفض الاجار واعطاء المزارعين قروضا . وبرغم التفسيرات الشفوية والكتابية التى وجهت الى عمال المالية لكى يتصرفوا بحزم وعدل . فان الهيروديريفيتاى وبعض الابيقونوموى وغيرهم من عمال المالية فرضوا زراعة الارض على الاهالى كافة دون أى تمييز ولعمـل الاثرياء وذوى النفوذ استطاعوا تفادى هذا العب برشوة عمال المالية . فكان العب الاكبر على الضحايا من صغار الناس الذى لم تكن لديهم الموارد لرشوة عمال المالية ولا للنهوض بالعب الثقيل الذى فرض عليهم . كما طبق عمال المالية الامر على الجنود الذين لم يرسلوا للخدمة فى الاسكندرية ، وعلى أسر الذين أرسلوا . وقد كان الموقف حرجا أمام تدمير كافة الشعب والجنود الوطنيين ولا سيما أن عدد من استقر منهم على الارض زاد سريعا وأنه أصبحت لهم أهمية كبيرة فى الجيش بعد موقعة رنج . وقد أهاج عمال المالية ثائرة هؤلاء الجنود ، مما دفعهم الى ارسال التماس الى الملك اشترك معهم فيه زملاؤهم من حراس النهر (Naukleromachimoi) وكانوا مسئولين عن حماية المواصلات فى النيل وقنواته ، مما أثار مخاوف الملك خاصة وأن عددا منهم كان فى الاسكندرية ضمن حرسه الخاص . فأمر وزير ماليته باتخاذ ما يلزم من الاجراءات للقضاء على مظالم الجنود الوطنيين والطبقات الدنيا بوجه عام والمصريين منها بوجه خاص . وقد أظهر هيروديس غضبه من التعليمات التى أرسلها الى مرؤوسيه وحمل على رغباتهم وعدم نزاهتهم وقال لهم أنه لم يقصد بعبارة " كل الاهالى " الاكل اولئك الذين يستطيعون تحمل العب ، أى الاثرياء

(1) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., PP. 717-20.

(2) U.P.Z., 110, 11. 91-94.

(3) U.P.Z., 110, 1.99.

والطبقة الوسطى لا الطبقات الكادحة . لكننا لا ندرى أى حد من التوفيق صادفته هذه التعليمات ، التى لاتحوى الا لإشارات غامضة من القادرين والعاجزين . ويرغم أن الاجبار كان يؤدى الى الارهاق ، فانه كان الوسيلة الوحيدة لـ (١) لدى حكومة اعتبرت نفسها القوة الوحيدة المسيطرة على الحياة الاقتصادية .

وهناك مثل آخر لامر أصدره أحد وزراء المالية ، ان أن وثيقة من عام ١٥٦ ق.م . ترينا كيف أن ملتزمى الضرائب القوا بدورهم على كاهل دافعى الضرائب الضغط الذى القته الحكومة عليهم ان أنهم استخدموا كل وسيلة مشروعة وغير مشروعة فى امتصاص دمائهم ولما لم تثمر شكاوى دافعى الضرائب لرجال الادارة المالية ، فانهم لجأوا الى الملك ووزير المالية من جور رجال الادارة المحلية وملتزمى الضرائب . وقد حاول ديوسقوريديس وزير المالية عندئذ ، وضع حد لهذه الحالة بإرسال منشور الى مرؤسيه فى الاقاليم يذكرهم بأن الملك والملكة يرغبان فى معاملة الرعية بالعدل ، ويأمرهم بعدم ارهاق الناس .

ولا جدال فى أن وزير المالية كان يأمر مرؤسيه بالاهتمام بعملهم والنزاهة فى مباشرته والاستقامة فى حياتهم والابتعاد عن اخوان السوء والارتقاء فوق مستوى الشبهات ، لكنه ينتقص من قيمة هذه الاوامر الهدف الذى كانت ترقى اليه . ذلك أن الوزير لم ينشر هذه الفضائل لذاتها ، وانما لانها تؤدى الى ترقية (٢) الموظفين وتسهم فى ثراء الملك . واذا كان وزير المالية يأمر باعطاء كل ذى حق (٣) حقه ونشر العدالة وحفظ الامن فى البلاد . فانه لم يبتغ من وراء ذلك

(١) د . نصحي (المرجع السابق) ح ٣ ، ص ١٧٧ .

(2) U.P.Z., 113

(3) P. Tebt., 703, 11. 272 ff.

(4) C. Préaux, Op. cit., P.565

(5) Cf. U.P.Z., 110

(6) P.Tebt., 703, 11. 40-49; U.P.Z., 113

(١) الا توفير الاسباب التي كانت تساعد الملك على الفوز بأكبر قسط من الدخل ولا شك في أن أوامر وزير المالية لمروسيه كانت ترديدا لاصداء أوامر مولاه . مما يبين على الأقل ان صوالح النتائج وحدها هي التي كانت الهدف الاسمي .

وجملة القول انه لو كانت هذه الاوامر والتعليمات فعالة مجدية لما أقدم ملوك البطالمة على اصدار قرارات عفو متكررة لمحاولة انقاذ ما يمكن انقاذه من ضعف في السلطة المركزية . ولو أن الموظفين كانوا يأخذون هذه الاوامر والتعليمات مأخذ الجد ، لما كان هناك داع لتكرار صدورها .

ب - مبعوثون ملكيون :

لقد كانت هناك وسيلة أخرى توصل بها البطالمة لانقاذ الاوضاع المتردية التي نجمت عن الاضطرابات والثورات القومية وما تمخص على ذلك من تدهور في الحياة الاقتصادية ، ١/١ وهي ارسال مبعوثين من قبل الملك للطوائف بجميع أنحاء البلاد (في القرى والمدن) وحث موظفي الادارة المالية (بوجه خاص) على مراعاة الأولويات الملكية من ناحية وحسن معاملة الاهالي والكف عن ارهاقهم ومضايقتهم من ناحية أخرى مثل ذلك المهمة التي كلف بها القائد Strategos بطليموس Ptolemaeus ابن بوروس Pyrrhus على نحو ما يحدثنا به الناس مبتور قدمه المزارعون الملكيون بقرية اوكسوزنخا Oxyrhyncha بمديرية أرسينوى . ويتبين من هذه الوثيقة أن هذا القائد قد أرسل الى تلك القرية لمراقبة موظف الادارة المالية والنظر في شكاوى الاهالي وأنه قد نفذ كل التعليمات التي زود بها قرار كل الاماكن وساعد المظلومين وعين الابستاتي Epistatia الذين يستحقون تلك الوظيفة ، وأنه أثناء موسم الحصاد حرص على عدم وقوع أى ظلم على أى شخص ، وأنه قد أرسل الاوامر الى (فيما يبدو الى موظف الادارة المالية وكتبة القرية وشيوخها) كي لا يسمحوا لاي شخص بأبتزاز المزارعين الملكيين أو أى فرد آخر .

(1) Cf. C. Préaux, Op.Cit., PP. 565-6

(2) C. Préaux, Ibid., P. 521;

د . نصحي (المرجع السابق) ح ٣٠ ص ٤١٠ .

(3) P. Tebt., 788 (Mid. II Cent., B.C.)

(4) Cf. Préaux, Op. Cit., 509.

ولا يدل الالتماس على الرغبة في تكرار مثل هذه الزيادة حتى لا يتعرض مزارعو الملك ثانية لضروب الارهاق التي كانت سببا في ايفاد ذلك القائد لانقاذهم منها ؟ واذ اصح ذلك فاننا لاندري ما كان مصير الانحسار ، وعلى كل حال فاننا نشك في أن كل قائد ولا ذلك القائد نفسه كان يستطيع زيارة كل قرية من قرى محافظته لانقاذ الناس من أهوال رجال الادارة المالية والملتزمين وجباة الضرائب .

ح خطابات الامان :

وأمام سوء حالة البلاد نتيجة للاضطرابات الداخلية ، ولكي يضمن الملك عدم نقص عدد الرجال الاحرار الذين كانت موارد^(١) تفيد من خدماتهم ، وضع منذ القرن الثالث قيودا على استعباد الناس بسبب الدين ، ثم^(٢) قهر في بداية القرن الثاني عدم استعباد أحد بسبب الدين الا اذا كان مدينا للتاج . وفي عام ١١٨ ق م قرر بطليموس الثامن أن محصلي الديون لا يجب ، مهما يكن السبب أن يستولوا على أشخاص مزارعي الملك ولا على أشخاص الذين يمدون الملك بدخله او غيرهم ممن لا يسمي باتهامهم (أمام القضاء العادي ؟) وأنه لا يحق للمحصلين الاستيلاء الا على ممتلكات أولئك المدنيين التي لم يحجبها القرار التالي . ويتضمن هذا القرار عدم الاستيلاء على مساكن مزارعي الملك وما يلزمهم من الادوات والماشية وكذلك مصانع الناسجين وأدواتهم .^(٤)

- ويبدو أن هذه الضمانات جسيما لم تكن كافية ، إذ أن الحكومة كانت تعطى للذين يؤدون عملا له صبغة اقتصادي خطابات أمان (Pisteis) باسم الملك ، تضمن لهم الا يتعدى على سلامة اشخاصهم الدائنون ولا الموظفون . وقد شاع^(٥)

(1) P. Hibeh, 88; 89; B.G.U., 1273-1278; P. Cairo-Zenon, 59340.

(2) C. Preaux, Op.Cit., P. 541.

(3) P. Tebt., 5, 11. 221-230; Cf., C. Préaux Op.Cit., 542.

(4) P. Tebt., 5, 11. 231-247.

(5) C. Preaux, Op.Cit., PP.543 ff.

استخدام هذه لخطابات في القرنين الثاني والثالث قبل الميلاد ، وأقدم ما وصل إلينا منها يرجع إلى عام ١٨٦/١٨٧ ق م

وقد اتخذ الملك من خطابات الأمان وسيلة - مثل ارغام الأهالي على استئجار الأراضي - لعلاج المهاجرة من القرى وترك الأراضي دون زرع فقد كانت لخطابات الأمان بالنسبة للأشخاص الذين يتمتعون بحمايتهم القيمة نفسها التي كانت لحق المعابد في حماية اللاجئين اليها . وفي عام ٤٨/٤٩ ق م حظرت كليوباترة السابعة وبطليموس الثالث عشر من جديد القبض على المدتميين وأمرًا باحترام خطابات الأمان . التي أصدرها ، على الأقل طوال موسم الزراعة .

ومن الجلي أن الباعث على هذه الضمانات ، التي كان البطالمة يمنحونها للمزارعين والصناع على اختلاف أنواعهم ، لم يكن الانتصار لحقوق الأفراد والحريّة الفردية ، بتأمين فئات معينة من الناس على أشخاصها وممتلكاتها من دائنيها . ذلك أنه لم يكن لهذه الضمانات دافع إلا حاجة الدولة إلى خدمات تلك الفئات . ولذلك فإنه ليس من الأسراف في الرأي القول بأن الدافع إلى هذه الضمانات كان تحقيق صوالح الملوك قبل كل اعتبار آخر .

ثانيا : قرارات عفو الملوك البطالمة

تتم قرارات العفو (Φιλάνθρωπια) التي أصدرها الملوك البطالمة الأواخر من أمرين رئيسيين ، أحدهما هو اضطراب أحوال البلاد وقلق أهلها

(1) P. Tebt., 741 (187/6 B.C); U.P.Z., 124 (175/4 or 165/4); B.G.U., 1810, (52/1 B.C); 1811 (48/7).

(2) C. Préaux Op. Cit., P. 544

(٣) د . نصحى (المرجع السابق) ح ٣ ص ٤١٤ .

(4) B.G.U., 1812.

وتذمرهم تذمرًا شديدًا . والامر الآخر هو محاولة أولئك الملوك تهدئة الوضع العام في البلاد ونشر السكينة فيها واسترضاء الاهالى بوجه عام ورجال الدين المحاربين المصريين بوجه خاص . وبرغم أن ما وصل الينا من قرارات العفو قليل ، الا أنها جميعا تتفق من حيث شكلها العام ، ذلك أنها جميعا تبدأ بالعبارة نفسها التى تعبر عن عفو الملك الشامل عن كل رعيته لما ارتكبه من أخطاء وجرائم وآثام ، وتتضمن معظم هذه القرارات دعوة كل الذين هجروا بيوتهم واختفوا عن الاعين ليعودوا الى مواطنهم ويستأنفوا اعمالهم السابقة . وتأتى بعد ذلك منح عامة لكل السكان (١) تنطوى على تنازل الحكومة عما تأخر لها من الضرائب المستحقة حتى تاريخ معين . ولقد كان من مظاهر الادارة المصرية سواء في عصر البطالمة أم في أيام الفراغنة اصدار قرارات للعفو وتعليمات للمرؤوسين وكان الغرض من التعليمات حسن تصرف العدالة والعناية بجمع الضرائب ورفع التقارير الى الملك والموظفين المختصين . ويمكن مقارنة التعليمات التى نقرأها علي جدران مقبرة " رك مى رة " Rekmiere وزير الجنوب في عهد تحتس الثالث بالتعليمات التى أصدرها وزير مالية أحد بطالمة القرن الثالث الى رؤسياه المحليين (٢) وكذلك بتعليمات هيروديس وزير ماليتها بطليموس السادس الى رؤسياه المحليين . وقرار العفو الذى أصدره حرمحسب آخر فراغنة الاسرة التاسعة عشرة (٣) يذكرنا بقرارات العفو التى أصدرها بطليموس يورجيتس الثاني . واذا كان ذلك كله ينهض دليلا على رغبة الفراغنة وكذلك

(٢) Cf. P. Teb., I, P. 19.

(٢) Welles, The Ptol. Adm. in Eg., J. Jur. Pap., III, 1949, PP. 32 ff.

(3) Breasted, Ancient Records, II, PP. 266. 95.

(4) P. Tebt., 703

(5) U.P.Z., 110

(6) Breasted, Op. Cit., PP. 22-33, nos. 45-67.

(7) P. Tebt., I, 5, PP. 17-7.

البطالة في حماية رعاياهم ، فان الوثائق البطلمية ترينا فارقا هاما يميز البطالة عن الفراغة وهو أن مبعث رغبة البطالة لم يكن حب الخير لذاته وانما المحافظة على صوالحهم المادية .

قرار عفو بطليموس الرابع عام ٢١٧ ق م :

عقب موقعة رفح عام ٢١٧ ق م اصدر مجمع الكهنة المنعقد في منف في شهر نوفمبر عام ٢١٧ ق م قرارا حفظه لنا نصب بيثوم (٢) (φαραωντάς) باللغات الثلاث الهيروغليفية والديموتيقية والاغريقية ، واذ يحدثنا هذا القرار بايجاز شديد عن المنح الوفيرة التي أغدقها بطليموس الرابع على الأهالي ، يسرد بالتفصيل المطول ما أغدقه هذا الملك على المعابد ورجال الدين .

ولعله ليس من الاسراف في الرأي القول بأن هذا القرار الذي أصدره الكهنة كان مستمدا من قرار عفو أصدره بطليموس الرابع في أعقاب موقعة رفح لاستمالة الكهنة بوجه خاص واسترضاء الأهالي بوجه عام بعد ارهاقهم بالاعباء التي اقتضتها الاستعدادات الهائلة لمحاربة انطيوخوس الثالث ، على أمل أن تؤدي هذه المحاولة الى استقرار الاوضاع . بيد أن هذه المحاولة ذهبت سدى ، ذلك أنه عندما عاد الجنود المصريون من انتصارهم في موقعة رفح الى قراهم وأخذوا يباشرون حياتهم العادية ، ازداد احساسهم بالآلم من مركزهم الوضع بالنسبة الى الاجانب وحنقوا اكثر مما كانوا يحنقون في الماضي على الاعباء المتزايدة التي كان النظام الاقتصادي والمالي يفرضها عليهم . ولا عجب أن رجال الدين المخلصين

(1) P. Tebt., I, 5, PP. 17-7

(١) د . نصحي . (المرجع السابق) ح ٢ . ص ٢٩٨ .

(2) H. Gauthier, H. Sottas, Un Decret Trilingue en l'Honneur de Ptolemée IV, Service des Antiquites de l'Egypte, Cairo 1925; W. Spiegelberg, Beitrage Zur Erklarung des neuen dreisprachigen Priesterdekretes Zu Ehren des Ptolemaios Philopator, Munchen, 1925, PP. 1-30

(3) Cf. E. Bevan, Op.Cit., PP. 389-391.

(٤) د . نصحي (المرجع السابق) ح ٤ . ص ١٩٠ .

(١) انتهزوا كل الظروف واستنفروا وطنية المصريين ومشاعرهم الدينية فهبوا ثائرين .
ولا شك أن الشلل الذي أصاب سياسة مصر الخارجية في عهد بطليموس
الرابع يفسر عادة باهمال هذا الملك للشئون العامة وبغرامة بحياة اللهو والمجون ،
لكن لعله كان للثورة المصرية التي لا نعرف عنها إلا النزر اليسير نصيب في هذا
الشلل .

قرار عفو بطليموس الخامس عام ١٩٦ ق م :

ومصدرنا الاساسى لقرار عفو بطليموس الخامس هو قرار حجر رشيد الذى أصدره
الكهنة فى منف عام ١٩٦ م . اجللا لايفانيس . ويبدو أن هذا القرار استند
الى بيانين أصدرهما الملك ، وأن البيان الاول قد صدر قبل الاستيلاء على
لوقربوليس (Δυκοπόλεις) وبعد وفاة والده أملا فى وضع حد للاضطرابات
التي عمت البلاد ، إذ أنه عفى عن كل الثوار بوجه عام (٢) والجنود المصريين بوجه
خاص واعطى السكان والمعابد عامة عددا من المنح . وتشمل منح السكان عامسة
الغناء بعض الضرائب وتخفيف البعض الآخر ، دون تخصيص اسم الضرائب الملقاة
او المخففة ، وتنازل الدولة عما تأخر لها من ديون ، وفك أسر المسجونين
والسماح للجنود المصريين وكل من خرج على طاعة الملك فى أثناء الاضطرابات
باسترداد ممتلكاتهم القديمة بمجرد عودتهم الى مواطنهم . وأما منحه للمعابد فانهما
كانت متعددة ومتنوعة ، وتشمل هبات سخية كابقاء دخل المعابد ومرتباتهم
السنوية المالية والنوعية ونصيب الالهة من ضريبة الابهوير (٣) ومن ممتلكاتها كم
كانت فى عهد أبيه ، والا يدفع الكهنة عن رسامتهم ضريبة بأكثر مما تقرر فى عهد
أبيه واعفاء الكهنة من الذهاب الى الاسكندرية للاحتفال بعيد ميلاد الملك وعدم

(1) M. Rostortzeff. Soc. and Ec., PP. 709-10

(2) O. G. I. S., 90, 11. 10 ff.

(3) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., P. 713.

راجع :

(٤) عن ضريبة

ارغام مزارعى المعابد وعمالها على الخدمة فى الاسطول ، وانقاص الضريبة
المفروضة على المنسوجات الكتانية الدقيقة (٣) Byssos بمقدار الثلثين وأحيانا
ما أهمل من الطقوس الدينية .

وقد أصدر الملك البيان الثانى (٤) بعد استيلائه على لوقوبوليس
"Λυκόπολιν- Lycopolis" وخاصة بمناسبة تتويجه فى منسلف
"Μεμφίς" ويحوى البيان وصف استيلاء الملك على لوقوبوليس ، والاشارة الى
أن الملك عاقب الذين ثاروا على أبيه وعليه - وأنه أدى المراسم المناسبة لتتويجه ،
وأنه جاء بمنح عديدة على الكهنة ، تتضمن تنازل الملك عما تأخر لدى المعابد
حتى العام الثامن من حكمه من الغرامات المفروضة عليها لعدم تسليم مقادير البوسوس
Bvoos المقررة للتاج واعفاء المعابد من تكاليف فحص البوسوس الذى قدمته
حتى ذلك التاريخ ، ومن ضريبة الارذب ἀρταβεία عن كل
أرورة من أراضى المعابد ، وضريبة القراميون κεραμίον عن كل أرورة مزروعة
كروما من هذه الاراضى ، وذلك الى جانب المنح السخية وتأسيس المعابد .
ويلاحظ ان اعفاء المعابد من ضريبتى الارذب والقراميون يمثل منحا دائمة
انقصت من دخل الملك نقضا مستديما .

وقرار حجر رشيد الذى أصدره الكهنة فى منف عام ١٩٦ ق م يتكشف عن صورة
قائمة للحالة التى ساءت مصر فى أواخر عهد بطليموس الرابع وبداية عهد الخامس . ولا
شك فى أن هذه المنح التى مر بنا ذكرها لم تعط عفوا ، بل اقتضاها ثقل
عبء الضرائب وتراكم ديون الاهالى للدولة وما تبع ذلك من مصادرات الاملاك وحشد

(1) Cf., R.L., Cols., 98, 899

(2) E. Bevan, Op.Cit., P. 265.

(3) E. Bevan, Ibid., 265.

(4) O.G. I.S., 90.11. 20 ff.

(5) E. Bevan, Op. Cit., 265-6.

السجون بالدائنين ومرتكبي الجرائم وفرار الكثيرين من مواطنهم في كل أنحاء البلاد . وقد ترتب على ذلك كله نقص عدد سكان القرى وهجر الاراضى والمصانع واهمال الترع والجسور ، والهباب روح الوطنية واشعال نار الثورة بين المصريين ضد طغاتهم . واذا كانت هذه العوامل قد أدت الى تدهور الحالة الاقتصادية ودفعت الى الثورة ، فلا بد من أن الثورة أيضا بما صاحبها من الاضراب عن العمل واهمال المرافق العامة وتخريبها ، قد زادت الحالة الاقتصادية سوءا على سوء .

ولم يؤد العقاب الصارم الذى أنزله ابيفانيس بالثوار فى عام ١٩٧ ق م ولا المنح التى جاء بها على المصريين بعد ذلك الى وضع حد للثورة . ذلك أن حجر رشيد يرجع الى عام ١٩٦ ق م وانتصار الملك على ليفربوليس يرجع الى عام ١٩٧ ق م نفسى حين أن الثورة استمرت فى الجنوب حتى العام التاسع عشر من عهد ابيفانيس (عام ١٨٦ ق م) عندما أفلح قواد الملك فى أسر الزعيم النوبى انخماخيس وقواته النوبية التى شاركت فى الثورة (٢٧ أغسطس ١٨٦ ق م) . وبالرغم من القضاء على انخماخيس (فى) عام ١٨٦ ق م ، فإنه يبدو أن الثورة استمرت فى الجنوب حتى عام ١٨٣/١٨٤ ق م ، وهو العام الذى قضى فيه على الثورة فى الدلتا ، عندما استولى بولوقراتيس على سايس ومثل الملك بالزعماء المصريين أفظع تمثيل (٢) .

وقد سبق أن ذكرنا فى عرض الحديث عن ثورات هذا العهد ان وثائق مختلفة تدل على أن حالة مصر العامة لم تتحسن بعد قرار عام ١٩٦ ق م حتى نهاية عهد هذا الملك .

(٣)
ويلقى خطاب ملكي مزعام ١٨٣/١٨٤ ق م ضوا على الحالة المترتبة على الثورة ، وهذا الخطاب موجه الى شخص يدعى سونوموس Συνόμος ويشير الى أوامر ملكية أصدرها هذا الملك وأبوه وأجداده . واحدى فقرات هذا

(1) M. Rostotzeff, Soc. and Ec., PP. 715-6.

(2) Polyb., XXII, 17, 3.

(3) Sammelbuch, 5675; Cf. P. Tebt., 703, Intr. P. 69;

C. Préaux, Econ. Lag., P. 522.

الخطاب تكاد أن تكون كاملة وهي تتناول مسألة العيون الذين استفحل امرهم فـسـى خلال الفوضى التي أعقبت الثورة الاهلية ، الى حد دفع الملك الى أن يصدر السـى رجال الشرطة تلك التعليمات التي يشير اليها هذا الخطاب . وتتضمن هذه التعليمات توبيخ الذين يوجهون الى الناس تهما باطلة بدون قصد سـى ، وأما الذي يـسـن يتهمون الناس باطلا بقصد استغلالهم واثارة الاضطراب بينهم فانه يجب تقديرهم الى الملك في الحال .^(١)

ونستطيع ان نستشف من احدى ثغرات وثيقة من عهد الملك فيلوميتر^(٢) اثر الاضطرابات والفوضى في الريف وفي الاراضى الملكية في عهد ابيفانس ، اذ أن هيروديس^{٤١} ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^١

ذلك فان أحدا لم يقبل استئجارها في عام ١٧٩/١٨٠ ق.م بهذه الشروط ،
فقرر تأجيرها وفقا لحالتها الراهنة .^(١)

وفي ضيعة ابولونيوس السابقة ، أصبحت توجد مساحات كبيرة من الاراضي
البرية ، وقد حاولت الحكومة استصلاحها فعرضتها بشروط مغرية ، تتلخص في اعفائها
من الايجار مدة عشر سنين ثم فرض ايجار آسمى عليها بعد ذلك قدره دراخمة واحدة
عن كل أرورة .^(٢)

ونلاحظ ان سوء أحوال البلاد الاقتصادية قد أدى الى تدهور قيمة العملة
في عهد ابيغانيس ، التي حدد أن نسبة الدراخمة الفضية الى الدراخمة البرونزية
أصبحت تعادل ١: ٤٢٣ ، مما حدا بالحكومة الى رفع القيمة الاسمية للعملة مرة
ثانية .^(٣)

قرار عفو بطليموس السادس عام ١٦٣ ق.م :

وعندما توفي بطليموس الخامس ، آل عرش مصر الى طفل صغير لم يكن من
شأن جشع الاوصياء وفساد حكمهم ، ولا الدمار الذي أنزلته بالبلاد غزوات انطيوخوس
الرابع ، ولا النزاع بين بطليموس السادس فيلوميتور وأخيه الصغير ولا الثورة القومية
أن يؤدي ذلك كله الى استقرار الأوضاع في البلاد او الى انتشار حالتها الاقتصادية
مما لحقها من خراب وتدهور^(٤) مما حدا بوزير المالية هيروديس الى بذل المحاولة
التي سبقت الإشارة اليها .

(1) P. Tebt., 829 11. 19 ff.

(2) P. Tebt., 918.

(3) P. Mich., III, 182.

(4) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., Chap. V. Note No. 131;

Cf. T. Reekmans, Ptol; Copper., P. 65.

(5) U.P.Z., 110, PP. 473-496.

وعندما استرد بطليموس السادس عرشه في عام ١٦٣ ق م ، ولاحظ أن قضاءه على الثورة بنفسه في عام ١٦٤ ق م . قبل فراره الى روما لم يضع حدا للاضطرابات ، أصدر عفوا يشمل فيما يظن كل الذين كانوا مختبئين أو اتهموا باشتراكهم في الثورة . ومع ذلك فإن الاوضاع لم تستقر في البلاد . وتستدل على ذلك من نشاط عصيات اللصوص في الانحاء المجاورة لمعبد سرايوم منف في عام ١٥٧ وعام ١٥٢ ق م ومن محاكمة الكثير من زراع الملك حوالي عام ١٥٧ ق م بتهم السلب والنهب وغير ذلك من الجرائم . وأبلغ دليل على ازدياد الحالة الاقتصادية سوءا استفحال امر الازمة النقدية التي شهدنا بدايتها في عهد فيلوپاتور ، فقد زادت باستمرار قيمة العملة الفضية وقل تداولها بين الناس ، فأصبحت النسبة بين قيمتها وقيمة العملة البرونزية تعادل ١ : ٥٠٠ . وقد صاحب ذلك بطبيعة الحال ارتفاع اسعار المواد الغذائية والمصنوعات والاجور . ولما كانت موارد الملك قد نقصت في حين أن التزاماته لم تنقص ، فإنه اقتفى اثر ابيه وجده في تخفيف هذه الالتزامات على حساب الاهالي برفع القيمة الاسمية للعملة البرونزية .

قرارات عفو بطليموس الثامن :

وكان عهد بطليموس الثامن (يورجتيث الثاني) أسوأ حظا من عهد من سبقوه من ملوك البطالمة . ذلك أنه لما كانت المحاولات التي بذلت قبل عهده لم تفلح في وقف تيار التدهور ولا في القضاء على ارهاق الحكومة للاهالي ، فإنهم استمروا في تدميرهم وتطلعوا الى القيام بشوق جديدة وقد اتاحت لهم ذلك ظروف عهد

(1) Diod., 31, 15a; P. Amh., 30.

(2) U.P.Z., 122, 9.

(3) U.P.Z., 71, 7

(4) P. Tebt., 742, 11. 26 ff., 32 ff.

(٥) راجع د . نصحي (المرجع السابق) ح ٤ . ص ٢٠٢ ، ح ٢ ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٩٧-٩٥ .

بطليموس الثامن وكان عامرا بالنزاع الاسرى والاضطراب مما زاد في أحوال البلاد سوءا على سوء ولا أدل على ذلك من اضطراب الملك في محاولة لوضع الأمور في نصابها واستصلاح الوضع الداخلى الى اصدار سلسلة من قرارات العفو اعتبارا من عام ١٤٤/١٤٥ حتى عام ٢١٨ ق م

أ - قرارا عفو عام ١٤٤/١٤٥ ق م :

واذا كان لم يصل الينا نص أول قرار عفو أصدره بطليموس الثامن في عام ١٤٤/١٤٥ ق م فاننا نتبين في وثائق بردية مختلفة أن بعض محتويات هذا القرار على الاقل كانت تتعلق ببعض شئون الكهنة مثل احتفاظهم بمناصبهم التي اشتروها من الدولة ، وعدم الاعتداء على حرمة المعابد التي تتمتع بحق حماية اللاجئ^(١) ، وحظر الاعتداء على موارد المعابد . وإذا كنا لا نعرف من هذا القرار الا ما أوردناه عن الكهنة والمعابد فاننا لا نستبعد انه قد أقر منح امتيازات لبعض فئات الشعب وبعض الاعفاءات الضريبية لاستتباب الأمن في البلاد . ومع ذلك فانه يبدو أن السكينة لم تستتب في البلاد اذ أن الوثائق تحدثنا عن مقاومة رجال الشرطة في الفيوم في خلال عام ١٤٣ ق م لنشاط جماعات المزارعين الهاربين من أراضيهم . وقد كان ذلك نتيجة طبيعية لبقاء نقائص نظام الحكم بل من المحتمل لاستفحالها مما حدا بالكهنة الى الشكوى منها وانتهاز الفرصة لتأييد حقوق يبيدو أن بطليموس الثامن كان قد منحهم اياها في بداية حكمه .

(1) U.P.Z., 161, Col. 3 ff; 162, Col. 5, 21; Col. 9.21;
P. Tebt., 699; U. Wilcken, Archiv. Pap., XI, 1933.
P. 149

(2) Cf. P. Tebt., III, Vol (1) , P. 137.

(3) P. Tebt., 699, 11. 1-2

(4) P. Tebt., 699, 11. 15-17.

(5) P. Tebt., 699, 11. 18-21.

(6) V. Martin , Les Papyrus et l'Histoire Adm. de l'E.,
PP. 144. ff.

ب - قرار عفو عام ١٣٩/١٤٠ ق م :

(١) اذ أنه استجابة الى شكوى بعض الكهنة أصدر في عام ١٣٩/١٤٠ قرارا جديدا وجهه الى جميع موظفى الادارة وعمال المالية . وقد جاء في هذا القرار الجديد أنه ، وفقا لقراره السابق الخاص بالمعابد ، يجب عدم المساس بموارد المعابد ، والا يقوم أحد لاي سبب بجمع هذه الموارد فيما عدا من عينهم الكهنة لهذا الغرض . ويجب ارغام المتقاعسين على أداء التزاماتهم المستحقة عليهم للمعابد بانتظام ، وذلك لكى يحصل الكهنة على كل مواردهم كاملة ولا يعوقهم شيء عن القيام بواجباتهم الدينية . واذا كان عمال الكهنة هم الذين اصبحوا يجمعون كافة موارد المعابد بمقتضى ما قرره بطليموس الثامن ، فان هذا ينهض دليلا على أن الحكومة لم تعد على الاقل رسميا منذ حوالي منتصف القرن الثانى تدير اراضى المعابد وهذا فوز كبير للكهنة . لم يفلحوا فى استخلاصه من برائن البطالمة الا نتيجة لتقليل مركزهم وضعف سلطاتهم . بسبب الاضطرابات والتدهور الاقتصادى الذى عم البلاد .

ح - قرار عفو عام ١١٨ ق م :

(٣) ولقد أصدر بطليموس الثامن عام ١١٨ ق م قرار عفو واحد او اكثر لمعالجة الحال السيئة التى وصلت اليها البلاد . والوثيقة التى تضمنت قرار او قرارات عفو هذا الملك وصلت الينا مهلهلة وضاع الكثير من اجزائها بالاضافة الى ما يشوبها من غموض وابهام فى فقراتها بحيث يتعذر تفسيرها تفسيرا صحيحا وكاملا ولا سيما أن بها الكثير من الاخطاء التى وقع فيها الكاتب الذى نسخها . ويرغم كل ما يعقـر هذه الوثيقة من عيوب فانها تعطينا صورة ناطقة لمدى اضطراب احوال البلاد

(1) P. Tebt., G.

(2) P. Tebt., 5.

من جراء الجرائم^(١) والاحداث التى وقعتفى خلال الحرب الاهلية ، مثل اعمال العنف والتخريب والحريق^(٢) ، وهجر الاراضى ومعيشة^(٣) اربابها معيشة قطاع الطرق وعدم دفع الضرائب والايجارات^(٤) ، وبيع الاراضى واهمال الرى وعدم تقديم المواد الخام^(٥) التى تتطلبها احتكارات الحكومة ، وعدم القيام بأعمال السخرة^(٦) ، واغتصاب اراضى التاج . وقد سبق ان ذكرنا فى معرض الحديث عن الثورات أن هذه الحالة التى رأينا مثيلتها فى خلال المعهد الماضى تكررت المرة بعد الاخرى فى عهود خلفاء بطليموس الثامن . ولم يقابل الملك مشاعر الاهالى واعمالهم الهدائية بالعقاب ، لان القوة كانت لا تجدى فتيلاً بل اضطر السسى العفو عن مرتكبى الاحداث التى سردناها . ولعن الملك قد ادرك ان أخطر اعدائه لم يكونوا اولئك القاعسين الذين شـاروا لفرط ما قاسوا ، بل الموظفين الذين أساءوا استخدام سلطتهم واستباحوا لانفسهم سلطات لم تكن فى حقهم . فقد كانوا يستولون دون حق على السلع الواردة من الخارج الى الاسكندرية^(٧) ويجبون من المسافرين قدراً أكبر من معدل العوائد القانونية . ويديرون اراضى المعابد ويعتدون على الذين عهد اليهم الكهنة بجباية مواردها ويغتصبون اجزاء منها ويفرضون عليها ضرائب سبق اعفاؤها منها . ويتـزبون^(٨) اموال المزارعين باستخدام مكاييل اكبر من المكاييل الرسمية عند كيل ايجارات الاراضى

(1) P. Tebt., 5, 11. 134-8, 147-54.

(2) P. Tebt., 5, 11. 5-24.

(3) P. Tebt., 5, 11. 93-8.

(4) P. Tebt., 5, 11. 193-7

(5) P. Tebt., 5, 11. 198-9.

(6) P. Tebt., 5, 11. 36-50.

(7) P. Tebt., 5, 11. 25-7.

(8) P. Tebt., 5, 11. 28-36.

(9) P. Tebt., 5, 11. 45-72.

(10) P. Tebt., 5, 11. 85-92.

(١) ويجبون منهم ضرائب غير مشروعة ، ويختصون انفسهم باستغلال اخصب اراضي الملك ،
(٢)
(٣) ويستخدمون لاغراضهم الخاصة مزارعى الملك ومواشيهم وعمال الصناعات المحتكرة ،
(٤)
(٥) ويستبقون لانفسهم المبالغ التي يجمعونها للخزانة العامة ، ويغتصبون لانفسهم حق
الفصل فى الشكاوى وسجن الناس . ومع أن كل هذه المساوىء كانت تنخر فى
عظام الملكية وتنقص من سلطانها بقدر ما كانت تثيره فى الاهالى من سخط وغضب
شديدين ولا سيما ان أغلب مرتكبيها كانوا من الاجانب ، الا أن انك لم يذهب
فى معالجة هذه المساوىء الى أبعد من تحريمها وفرض العقوبات على من يرتكب
بعضها مرة أخرى . بيد أن ذلك لم يكن علاجاً قاطعاً لان ذلك لم يكن ضماناً
كافياً لعدم عودة الموظفين الى سابق عهدهم ، والتقاضى ثانية عن انظمتهم
القائمة ، وعمل كل ما يحلو لهم .

(٦)
ونستشف من هذه الوثيقة أيضاً امراً بالغ الاهمية للموضوع دراستنا وهو
الاعفاءات الضريبية ، التى تقرر منحها عندئذ . ذلك أن زارعى الكروم او بساتين
الفاكهة فى طول البلاد وعرضها اذا زرعوا كروماً او بساتين بين العامين الثالث
والخمسين والسابع والخمسين من حكم بطليموس الثامن فى الارض التى غمرتها المياه
او الارض الجافة ، يعفون من الضرائب خمسة أعوام ابتداءً من الوقت الذى زرعوها
فيه ، ثم يطالبون منذ العام السادس بدفع قيمة أقل من القيمة العادية وذلك لمدة
ثلاث سنين ، وأما منذ العام التاسع فانهم يدفعون ما يدفعه غيرهم من مـلاك
الارض التى فى حالة جيدة . هذا الى أنه تقرر حظر سجن الزراعى والصناع الذين
(٧)
يخدمون موارد الملك أو يبيع مواشيهم وأدواتهم بسبب الدين ، وأعدائهم

(1) P. Tebt., 5, 11. 138-43 = 155-61.

(1) P. Tebt., 5, 11. 144-6 = 162-7.

(2) P. Tebt., 5, 178-97, 248-54.

(3) P. Tebt., 5, 188-92.

(4) P. Tebt., 5, 11. 235-54.

(5) P. Tebt., 5.

(6) P. Tebt., 5, 11. 93-98.

(7) P. Tebt., 5, 11. 221-247.

هم والاغريق الذين يخدمون في الجيش وكذلك الكهنة من عباء اسكان الجنود
في منازلهم اذا كان كل منهم " لا يملك الا منزلا واحدا " . وتقرر أيضا أن الذين
اشتروا من التاج بيوتا او كروما او حدائق (٢) او سفنا يتمتعون بحق ملكيتها دون أية
منازعة ويعفون من ايواء احد في بيوتهم .

ونص القرار على أنه " سوف يعفى كل شخص من المتأخرات حتى التاسع من
شهر برمودة (Pharmunthi) من السنة الثانية والخمسين فيما يتعلق
بالايجارات التي تؤدى قمحا والضرائب فيما عدا مزارعي الملك الذين يفلحون أرضا
بمقتضى عقود وراثية

كما ورد في موضع آخر من هذا القرار ذكر اعفاء من المتأخرات المستحقة من
الضرائب المختلفة . وبمقتضى هذا القرار وقرار عفو آخر صدر حوالى عام
١١٨ ، أعزت الدولة بكل التغييرات التي طرأت على حياة الاقطاعيات
المسكية ، ومعنى ذلك أن الدولة أقرت كل التصرفات غير المشروعة السابقة لهذا
التاريخ .

كما نهى القرار من جباية ضرائب غير مشروعة (٦) . ونلاحظ أن قرار عفو ١١٨ ق م
لم ينسأرضاء الكهنة ، حيث أيد الحقوق التي منحت للمعابد بمقتضى القرارات
الذين صدرا في بداية عهد الملك . وأهمها حق ادارة أراضيها وعدم اعتسداء
أحد على مختلف مواردها واعفاءها (٧) من بعض الضرائب واحتفاظ بعضها بما كانت تتمتع
من حق حماية اللاجئين اليها Ἀβυλίας ويبدو أن استرضاء بطليموس
الثامن للكهنة على هذا النحو لم يكن هدفا لذاته وانما وسيلة لاستقطابهم وابعادهم

(1) P. Tebt., 5, 11. 168-77.

(2) P. Tebt., 5, 11. 99-101.

(3) P. Tebt., 5, 11. 10-13.

(4) P. Tebt., 5, 11. 14-26.

(5) P. tebt., 5, 11. 44-8; P. Tebt., 124, 11. 25 ff.

(6) P. Tebt., 5, 1. 166; P. Ry1., IV, P. 30, Not. 5.

(7) P. Tebt., 5, 11. 54-84.

عن الدور الرئيسي الذى كانوا يقومون به فى الثورات القومية . بيد أنه كان من شأن تأكيد حق بعض المعابد فى حماية اللاجئين اليها تشجيع الكثيرين من الناقضين على الاوضاع القائمة على الاحتواء بتلك المعابد . ولا يفوتنا أن حق اللجوء الى المعابد كان أحد العوامل المساعدة التى لعبت دورا هاماً فى التطورات التى اجتازتها الحياة الاقتصادية .

وإذا ما نظرنا الى قرارات غفوطايموس الثامن بوصف كونها محاولة لاصلاح الوضع الداخلى وخاصة التدهور الاقتصادى ، فاننا نرى أن هذه المحاولة قد فشلت بعد أن استفحل الداء ومما له دلالة على أن الملك اذ حظر سجن الزراعة والصناع أو بيع مواشيهم وأدواتهم لم يجعل هذا الحظر شاملاً وإنما قصره على الذين يخدمون موارد الملك أى مستأجرى ارضه وعمال الصناعات التى يحتكرها ، وإن أعفى كل شخص من المتأخرات استثنى من ذلك أيضا مزارعى ارضه . ولا يقل دلالة عما أوردناه نجد اشارة الى خفض معدل الضرائب التى أثقلت كاهل الأهالى وتسبب فى تراكم الديون عليهم . ولم يكن حظر سجن الذين يخدمون موارد انتصارا للحرية الشخصية وإنما حفاظا على موارد من نقص الايدى العاملة التى تخدمها .

وأبلغ دليل على فشل محاولة بطليموس الثامن اصلاح الحال ما مر بنا ذكره قبلا من الشواهد الناطقة على عدم اقبال الزراع والصناع على عملهم بحماس ونشاط .

ولما كانت الحكومة كما هى العادة تؤاخذ الموظفين على ذلك وتطلب منهم السهر على موارد ها ، فان الموظفين ازاء مسئوليتهم المادية والشخصية قبل الحكومة كانوا يضغطون بدورهم على مرؤوسيههم وهؤلاء بالتالى على الطبقات العاملة التى عانت أشد المعاناة من جشع الموظفين وانحرافاتهم . وأخذت تتكرر صور مماثلة لما سبق وصفه من اضرابات الى هروب من مواقع العمل الى الاشتراك فى الثورات كلما سنحت الفرصة .

(1) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., PP. 399-903.

(٢) د . ٠ نصحي (المرجع السابق) ح ٤ . ص ٢١١ .

قرارات عفو البطالة الاواخر :

ولقد زادت حالة البلاد سوءاً على سوء بعد وفاة بطليموس الثامن عام ١١٦ ق م في كنف الاضطرابات الداخلية التي نجمت عن الصراع على السلطة ثم عـثـرت الثورات القومية مما حرم البلاد حكومة حازمة مستقرة . ولقد نشب هذا الصراع الاسرى اولاً بين كليوباترة الثالثة وأمها كليوباترة الثانية حتى وفاة الاخيرة فـسـى أواخر عام ١١٦ ق م ، وثانياً بين كليوباترة الثانية وابنها الاكبر بطليموس التاسع فيلوميتور سوتير حتى طرده عام ١٠٧ ق م ، وذهابه الى قبرص ليعبد العدة لاسترداد عرشه وثالثاً بين كليوباترة الثالثة وابنها بطليموس سكندر الى أن توفيت عام ١٠١ ق م فحكم بمفرده الى أن طرده الاسكندر يون عام ٨٩ ق م ولقى حتفه في العام التالي . وعندئذ استرد فيلوميتور سوتير عرشه وقضى ثلاثة أعوام في اخضاع ثورة قومية في الجنوب قبل عام ٨٠ ق م . لتخلف ابنته برنيقي الثالثة لبضعة شهور قبل أن يرغمها صلا دكتاتور روما على أن تشرك معها بطليموس الحادي عشر فحكما سوياً أقل من ثلاثة أسابيع ولقى مصرعهما الواحد بعد الآخر . وعندئذ تولى العرش الملك التافه بطليموس الثاني عشر أوليتيس (الزمار) الذي اتسم عهده بالاضطراب وخراب مالية البلاد . وعندما توفي عام ٥١ ق م آل العرش الى كليوباترة السابعة مع أخويها الثالث عشر والرابع عشر على التوالي ، وكان عهداً عامراً بالنزاع الداخلي والخارجي وكلف البلاد مالا قبل لها عليه .

ولم يكن من شأن الصراع على السلطة ولا نشوب الثورات القومية ولا ضياع قورينائية في عام ٩٦ وقبرص عام ٥٨ ولا المغامرات الخارجية ان تدع فرصة لتحسين حالة البلاد الاقتصادية أو لضرب على أيدي الموظفين العابثين الذين أساءوا استخدام سلطتهم في تطبيق نظام مالي مجحف . وإزاء ضعف السلطة المركزية في كنف الظروف التي احاطت بها ، وإزاء تحميل الموظفين المسؤولية كاملة عن دخل الملك ومنحهم سلطة واسعة لتحقيق ذلك تحرر الموظفون من سلطان القانون واوغلوا في استخدام

(1) Justin., XXXIX, 3,1; 5,2.

السلطة التي منحوها لضمان الحصول على دخل الملك وأشباع فهمهم . ولما كان الموظفون يؤلفون قوى هدامة شديدة البأس كثيرة العدد . بأنفسه لم يكن لكل الوسائل التي أشرنا إليها أى أثر فى الحد من بغى هذه القوى وطغيانها وتبعاً لذلك فى تحسين الحالة الاقتصادية . ولا أدل على استمرار الأحوال السيئة من أن بطليموس الثانى عشر الزمار أصدر فى عام ٥٩ ق م قرار عفو يشبه القرارات التي سبقته سواء من حيث المحتوى أم من حيث عدم الأثر . ولو أن الأمر كان غير ذلك لما اضطرت كليوباترة السابعة إلى أن تصدر هسى وأخوها بطليموس الثالث عشر فى عام ٤٨/٤٩ ق م قرار عفو يحظر القبض على المدنيين ويأمر باحترام ما أصدره من خطابات الأمان على الأقل طوان موسم الزراعة . ولا أدل علواً لأحوال السيئة التي عمت البلاد مما يصوره لنا عدد من الوثائق من مديرية هيراقليوبوليس من حوالى منتصف القرن الأول قبل الميلاد . إذ أنه يبدو أن اشباع الفاقة والارهاق المالى دفعت الكثيرين فى هذه المديرية إلى هجر أراضيهم والهرب من قرأهم . ولم تكن الحال أفضل من ذلك فى مديرية الفيوم ذلك أنه فى إحدى الحالات هجر الأهالى جميعاً قريتهم هيرانيسوس لم يبق فى القرية سوى كهنة المعبد مما أثار قلق هؤلاء الكهنة على موارد معابدهم . وفى حالات أخرى لم يبق فى القرى إلا عدد قليل من الأهالى ، أرهقتهم الحكومة بتكليفهم بزراعة مساحات كبيرة من الاراضى ، مما حملهم على الاضراب عن العمل . ولا شك أن هذه الامثلة لم تكن فريدة فى بابها ، ويؤيد ذلك ما كشفت عنه أعمال الحفر والتنقيب المنظمة التي قامت بها جامعة ميشيجان فى قرانيس (كوم أو شيم) بالفيوم إذ أنها اثبتت أن مساحة هذه القرية كانت فى أواخر عصر البطالمة اصغر مما كانت عليه فى اوائل هذا العصر . ووسط تلك الظروف لا عجب أنه كان لظاهرة عادية مثل عدم بلوغ فيضان النيل مستواه العادى فى منتصف القرن الأول قبل الميلاد نتائج فادحة ، ازعجت الحكومة ازعاجاً شديداً يتجلى بوضوح فى الأمر الملكى الذى صدر فى عام ٤٩/٥٠ ق م وقضى بفرض

(1) B.G.U., 1185 (59. B.C.)

د . نصحي (ح ٤) ص ٢٢٠

(2) B.G.U., 1812., (49/48 B.C.)

(3) B.G.U., 1835 (51/50 B.C.)

(4) B.G.U., 1815 (61/60); 1843 (50/49).

(5) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., PP. 908-9.

(6) B.G.U., 1730.

عقوبة الاعدام على من يصدر الغلال من مصر الوسطى الى مصر السفلى او مصر العليا بدلا من تصديره الى الاسكندرية . ولا يرجع نقص المحصول الى هذا الحد الى هبوط مستوى النيل فحسب ، بل كذلك الى نقص عدد سكان القرى وقلة مساحة الارض المنزرعة . وتنم العبارات القلقة التي صيغ فيها هذا الامر الملكي عن فزع الحكومة وتدل الاجراءات التي اتخذت على أن أهم ما عنيست به الحكومة كان ضمان سلامتها بالاجبار والارهاق برغم ما يؤدي اليه ذلك من الاضرار بصوالح البلاد بوجه عام . وهذا الامر الملكي يدل على شيء آخر ، وهو أن الحكومة لم تعد تخشى أهالي البلاد بقدر ما أصبحت تخشى الاسكندرانيين ولعل مرد ذلك كان الى وجود فرق قوية من المرتزقة في مختلف انحاء البلاد والى الضربات المتلاحقة التي أصابت المصريين وازداد اثرها في اضعافهم بقدر ما ازداد تفرق شملهم . واذا ما نظرنا الى مظاهر الحياة في مصر عامة في آخر القرن الثاني وفي خلال القرن الاول قبل الميلاد فاننا نلاحظ على الفور ارتفاع الاسعار وتدهور قيمة العملة ، والفقر الذي انتاب مصر في هذه الفترة . ومع ذلك فاننا لا تسرف في تقدير الحالة ، ان لاشك في ان البلاد لم ينضب معينها تماما ولا في أن البطالة كانوا لا يزالون يعتبرون أغنى ملوك عصرهم . ولعل السبب في ذلك انهم لم يستنزفوا كل الكنوز التي كدسها البطالة الاوائل بالتدريج ، ما ساعد بطليموس الزمار على الانفاق عن سعة وكذلك على الاستدانة عن سعة لرشوة مؤيديه من الرومان . ويمكن كليوباترة السابعة من اعداد حملة انطيوخوس في موقعة اكتيوم . وحتى بعد هذه الحملة عندما فتح اغسطس مصر استولى على كميات هائلة من الكنوز . ولا يرجع شراء كليوباترة السابعة الى ادخال اي تعديـل ملحوظ على احوال البلاد الاقتصادية في عهدا ، ان الوثائق البرديـة القليلة التي وصلت الينا من عهدا وكذلك نقودها تدل على أن احوال البلاد

(1) M. Rostovtzeff, Soc., and Ec., P. 909.

(٢) د . نصحي (المرجع السابق) ج ٤ . ص ٢٢١ .

(٣) د . نصحي (نفس المرجع) ج ٤ . ص ٢٢٢ .

لم تتحسن كثيرا في عهد ها عما كانت عليه في عهد ابيها الزمار (١) ويؤيد ذلك المجاعتان اللتان حدثتا في عهد ها ، واذا كان من الجائز أن سببهما كان انخفاض مستوى الفيضان ، فانه من المؤكد أنه قد ساعد على استفحال امرهما سوء حالة الجسور والقنوات ونقص مساحة الارض الزراعية وكذلك نقص عدد الزراع في مصر بوجه عام .

(1) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., PP. 909-10.